



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

نشرة إخبارية

إعادة بناء المساواة: دليل جديد عن التشريعات المراعية للمنظور الجنساني

جنيف، الثلاثاء 16 تشرين الثاني/نوفمبر. للإصدار الفوري.

بات لدى المشرعين في جميع أنحاء العالم مورد جديد لمساعدتهم في التصدي لعدم المساواة بين الجنسين مع إصدار الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دليلاً جديداً عن وضع القوانين المراعية للمنظور الجنساني.

وقد أُصدر هذا الدليل في التوقيت المناسب إذ تعمل البلدان على وضع خطط للتعافي من جائحة كوفيد-19 وإعادة بناء مجتمعات أكثر إنصافاً وشمولية. ويقدم الدليل إرشادات لإصلاح القوانين القائمة وسن تشريعات جديدة لضمان حماية حقوق النساء والفتيات وإعمالها وحشد الموارد اللازمة لذلك.

وقالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بچوث، إنه "لا تزال لدى العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم قوانين تُميّز ضد المرأة. ويُعزى ذلك إلى أن الرجال هم الذين كانوا يسنون القوانين تقليدياً بدون الأخذ بأصوات النساء والفتيات ووجهات نظرهن وأولوياتهن. ومن هذا المنطلق، يسرّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي إصدار هذا الدليل الذي نشجّع البرلمانيين في كل مكان على استخدامه".

وقال الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن تشونغونغ، إن "العالم بات أمامه أقل من عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنظماتنا على استعداد لدعم البرلمانات وأعضائها لسن قوانين تقدمية وعكس التمييز في القوانين تماماً في إطار الخطة الأوسع لتحقيق المساواة بين الجنسين".

المساواة بين الجنسين مفيدة للاقتصاد

تُظهر بيانات عن عام 2016 أن التمييز ضد المرأة كلف الاقتصاد العالمي ما يصل إلى 12 تريليون دولار أمريكي وفقاً للتقديرات. وإذا شاركت النساء في الاقتصاد على قدم المساواة مع الرجال، فقد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي بما يصل إلى 28 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025.

لا تزال عدم المساواة بين الجنسين متغلغلة في القانون

وفقاً لبيانات البنك الدولي، لا يزال لدى العديد من البلدان تشريعات وقوانين تنطوي على أحكام تمييزية. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- 40 دولة تقريباً ليس لديها حماية قانونية ضد العنف المنزلي
- أكثر من 100 دولة ليس لديها تشريعات تجرم الاغتصاب الزوجي
- في 45 دولة، لا يمكن للمرأة أن تحصل على الطلاق مثل الرجل
- في 104 دول، لا تزال توجد قوانين تمنع النساء من العمل في وظائف معينة

بعض البرلمانات تنير الطريق

يحتوي الدليل الجديد على دراسات حالة لممارسات برلمانية جيدة من جميع أنحاء العالم تتعلق بإجراء إصلاحات قانونية أو بالأساليب التي تتعامل بها البرلمانات مع مسألة المساواة بين الجنسين.

ويلي بيان بعض الأمثلة:

شيلي

أنشأ مجلس النواب لجنة المرأة والمساواة بين الجنسين في عام 2018. وحرصاً على ضمان أن تكون القوانين والسياسات أكثر مراعاةً للمنظور الجنساني، أنشئ فريق عمل جديد يُعنى بالقضايا الجنسانية وجائحة كوفيد-19 ويتألف من رئيس مجلس الشيوخ، ورئيس لجنة المرأة

والمساواة بين الجنسين، ورئيس لجنة العمل، وبرلمانيين آخرين، وممثلي نحو 70 منظمة غير حكومية.

ملاوي

تزوجت خمسون في المئة من الفتيات في ملاوي قبل سن الثامنة عشرة في عام 2015. الحد الأدنى لسن الزواج دون استثناء. واستجابةً لذلك، بلغت جهود الإصلاح القانوني لإنهاء زواج الأطفال ذروتها في عام 2017 عندما أقر برلمان ملاوي قانون التعديل الدستوري رقم 36 الذي ينص على أن سن الثامنة عشرة هي السن الدنيا للزواج بدون استثناء.

مقدونيا الشمالية

ساعد نادي البرلمان في مقدونيا الشمالية في اعتماد قانون خصص للنساء حصة برلمانية نسبتها 30 في المئة، وساهم في صياغة قانون بشأن تكافؤ الفرص، وأيد إدراج فصل جديد في قانون الأسرة لحماية ضحايا العنف المنزلي.

مجتمع المحيط الهادئ

ما انفكت أمانة [جماعة المحيط الهادئ](#)، التي تمثل 22 دولة وإقليماً من جزر المحيط الهادئ، تعمل مع البرلمانات الوطنية وهيئات قطاع العدالة الحكومية لأكثر من عشرين سنة من أجل تقديم إرشادات فنية بشأن قوانين حماية الأسرة. ونتيجةً لذلك، وُضع 12 قانوناً لحماية الأسرة بين عامي 2008 و2017.

تايلند

اعتمدت الجمعية الوطنية، في عام 2015، قانون المساواة بين الجنسين، وهو أول صك قانوني في تايلند يعرّف التمييز الجنساني ويحظره. وفضلاً عن ذلك، يحظر الدستور الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في نيسان/أبريل 2017، التمييز على أساس الجنس ويلزم بوضع الميزانيات على أساس يراعي المنظور الجنساني بوصفها آلية للنهوض بحقوق المرأة.

تونس

بعد الربيع العربي، ساهمت مجموعة نسائية، تضم برلمانيات وأعضاء من المجتمع المدني، في عملية الإصلاح الدستوري التي أفضت إلى الدستور الجديد في عام 2014. ويحظر الدستور الجديد التمييز بين الجنسين ويدعو إلى بذل جهود استباقية لتعزيز مشاركة المرأة في الدولة. واستمرت الإصلاحات المراعية للمنظور الجنساني بإقرار البرلمان أول قانون وطني لمكافحة العنف ضد المرأة في عام 2017.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فلا تزال البيئة القانونية للنساء والفتيات غير مقبولة في أجزاء كثيرة من العالم. ويوضح الدليل أن البرلمانيين لديهم الأدوات اللازمة لإحداث فارق تحولي وعملي في حياة النساء والفتيات بوضع أطر تشريعية تستجيب للمنظور الجنساني وإلغاء القوانين التمييزية. وسينشر الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً دليلاً إقليمياً جديداً عن التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أفريقيا بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الأفريقي في 23 تشرين الثاني/نوفمبر.

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أسس قبل أكثر من 130 عاماً بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم تعمل على تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم. واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم 179 برلماناً وطنياً عضواً و13 هيئة برلمانية إقليمية. وهو يعمل على النهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر قوة وشباباً وتوازناً جنسانياً وتنوعاً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم. ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من 1500 مندوب برلماني وشريك إلى جمعية عالمية مرتين في السنة من أجل إدماج البعد البرلماني في آليات الحوكمة العالمية ولا سيما في عمل الأمم المتحدة وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لمزيد من المعلومات عن الاتحاد البرلماني الدولي، يُرجى التواصل مع السيد

Thomas Fitzsimons عبر البريد الإلكتروني: press@ipu.org أو tf@ipu.org

أو الهاتف: +41 (0) 79 854 31 53.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي الناصر العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أنشئت لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي. وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جهودها لإرساء معايير عالمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لوضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وتساند الهيئة المشاركة المتساوية للمرأة في كل جوانب الحياة ومناحيها، مع التركيز على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: زيادة الدور القيادي للمرأة ومشاركتها؛ ووضع حد للعنف ضد المرأة؛ وإشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً؛ وجعل المساواة بين الجنسين في قلب عمليات التخطيط للتنمية الوطنية ووضع ميزانياتها. وتنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعمال منظومة الأمم المتحدة المعنية بتشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيزها وترويج لها.

لمزيد من المعلومات عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.unwomen.org> والتواصل عبر البريد الإلكتروني:

media.team@unwomen.org، أو الهاتف: +1 646 781-4400.